انتقد موقف وزير البلدية بغض الطرف عن هذه الظاهرة المخالفة

المليفي: التراجع عن قرار إزالة الخيام من أمام السكن الخاص.. ضربة للقانون

- هل يريد الوزير القول إن القوانين يمكن أن تعطل في أي وقت تشتهيه الحكومة
- الحصول على رضى المواطن هو بالإنجاز الحقيقي والتنمية الصحيحة ومحاربة الفساد

أحمد المليفي

- أين احترام الدستور والتشريعات من هذا التصرف؟ وأين أداء الأعمال بالأمانة؟!
- نحن ننشد دولة المؤسسات التي لا مجال فيها للتهاون في تطبيق القانون

اكد النائب احمد المليفي ان كلام وزير البلدية الشيخ محمد العبدالله عن غض الطرف عن نصب الخيام امام المسكن الخاص لا وجود له في قواميس المصطلحات القانونية، متسائلا هل يريد الوزير ان يبلغ الناس ان سيادة القانون واحترام نصوصه يمكن ان تعطل بغض الطرف عنها في اي وقت تشتهيه الحكومة.

وشدد المليفي في بيان صحافي على ان قرار وقف ازالة هذه الخيام المخالفة هو مؤشر خطير ومخالف للدستور.

وفيما يلي نص البيان: في الوقت الذي يتطلع فيه الجميع الى تطبيق القانون والحزم في تنفيذه في شتى المجالات، يفاجئنا وزير الدولة للشئون البلدية الشيخ محمد المبارك بتصريح قريب وعجيب ومصطلح لا يوجد له مكان في قاموس المصطلحات القانونية حينما اجاب عن اعادة نصب الخيام امام المنازل بان البلدية ستغض الطرف عن هذه المخالفة القانونية.

الوزير بتصريحه هذا يشجع الناس على مخالفة القانون في قضية سبق ان اثارت جدلا واسعا في المجتمع وانتهت الى احترام الجميع للقانون فما هي الرسالة التي يريد السيد الوزير توجيهها الى الناس؟

هل يريد الوزير ان يبلغ الناس بان سيادة القانون واحترام نصوصه يمكن ان تعطل ويغض الطرف عنها في اي وقت تشتهي الحكومة او يشتهي الوزير؟

ام هل يريد الوزير ان يحقق شعبية على حساب القانون وسيادته وعلى مصالح الدولة واهدافها؟

ان الوزير والحكومة كليهما سيخطئان خطأ جسيما ان هما اعتقدا ان شراء ولاء الناس ببيع البلد ومكتسباته وقيمه وعلى حساب نصوص قوانينه.

ان الحصول على رضى المواطن هو بالانجاز الحقيقي والتنمية الصحيحة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتحقيق العداله.

ان سلوك وزير البلدية هذا مؤشر خطير ومخالف للدستور والقانون ومناقض للقسم الذي اقسمه الوزير مرتين احدهما امام سمو الامير والثاني امام الامه في مجلس الامه بان يحترم الدستور وقوانين الدولة وان يؤدي اعماله بالامانه والصدق.

فاين احترام الدستور والقوانين من هذا التصرف؟ واين اداء الاعمال بالامانه والصدق في هذا السلوك؟

انني احذر الاخ الوزير من هذا الموقف واي موقف فيه مخالفة للدستور والقوانين وعليه ان يتراجع عنه فورا ويطبق القانون ويوعز لكافة الجهات الخاضعة لهو الالتزام بالقانون والا فانه سيتحمل مسئولية عمله هذا وفقا للدستور.

وان هذا التحذير ينسحب على كل الحكومة فنحن ننشد دولة القانون ودولة المؤسسات التي لا مجال فيها لغض الطرف او التهاون في تطبيق القانون.

والقضية ليست مجرد السماح بنصب الخيام فقط مخالفة للقانون بل القضية مبدأ سيادة القانون واحترام احكامه في كل المجالات صغيره او كبيره. وما وصلنا اليه من حالة الفوضى وعدم احترام القانون وبارتكاب الجرائم والمخالفات المرورية والتجاوزات الا بسبب سلوك غض الطرف وهذا ولدنا وسامحوه. والمخالفات الصغيره تتبعها جرائم كبيره هزت اركان المجتمع وقوضت قيمه وامنه.

مرة اخرى احذر الاخ الوزير والحكومة من الاستمرار باتباع هذا المنهج الذي لن نقف امامه متفرجين ونحن نرى البلد يسير في منزلق دولة الغاب وغياب سيادة القانون.

ارجوا ان تكون الرسالة قد وصلت جيدا للوزير والحكومة وان يتم استيعابها كذلك جيدا. الا هل بلغت اللهم فاشهد.

أكد أن بطء إجراءات البصمة الوراثية يعرقل الملفات

الكندري: توحيد الجهود النيابية - الحكومية لتجنيس البدون

فيصل الكندري

- واثقون بإخلاص الفضالة ويجب الانتهاء من القضية الإنسانية بأسرع وقت ممكن

طالب النائب فيصل الكندري نواب مجلس الامة والحكومة بتضافر الجهود والتنسيق الواضح وفق اليات مدروسة من اجل انجاز اقتراح تجنيس البدون وحل القضية الانسانية التي طال امدها، مشيرا الى انه تقدم باقتراح بتجنيس مالا يقل عن 5 الاف في 2013 وفق شروط محددة تضمن العدالة وعدم ظلم المستحقين للجنسية.

واشاد الكندري في تصريح صحافي بالخطوات التي يقوم بها الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية الذي يرأسه رجل استحق ثقة سمو امير البلاد حفظه الله والشعب الكويتي وهو العم صالح الفضالة، معبيا في الوقت ذاته على بطء اجراءات ما يقارب 5 جهات حكومية في تسهيل اجراء الانتهاء من اعداد ملفات البدون.

وبين الكندري ان الاجراءات التي يقوم بها الجهاز من اجل ان تكون دفعات التجنيس المقبلة باسماء تستحق الجنسية الكويتية فعلا دون واسطة او تلفيق لغير المستحقين تكون على اساس مخاطبة اكثر من 8 جهات رسمية للتاكد من صحة تواجد المستحق في البلاد وعدم وجود قيود امنية او جنائية تمنعه من شرف الحصول على الجنسية الكويتية غير ان بعض هذه الجهات يطيء في التعاطي مع الاسماء التي يرسلها الجهاز لهم.

وعن اسماء بعض هذه الجهات اشار الكندري الى ان اهم بطء ما نلمسه من تعامل الادارة العامة للادلة الجنائية ممثلة في البصمة الوراثية، موضحا ان الضغط من توافد البدون امر لا يلام فيه الموظفين بل يجب ان يتداركه المدير العام للادلة الجنائية وان يجد الحلول باضافة فترة مسائية لاستقبال طلبات بصمات البدون واعطاء الموظفين مكافاة فرق عمل مستغربا من وصول المواعيد الى عام 2014 مما يعرقل من عمل لجان التجنيس.

وشدد على ضرورة ان تبحث كل مقترحات التجنيس والاهم ان يكون الحاصل على الجنسية مطابق لشروط الجهاز المركزي وبالاضافة الى ان لا يكون موضوع التجنيس هو مادة للتعاطي والاستهلاك الاعلامي او ان يكون سلما فقط يصعده من اراد التكسب اعلاميا على جراح هذه القضية الانسانية.

وقال الكندري عن الاقتراح الذي قدمه ان الاقتراح منح الجنسية الكويتية لما لا يزيد عن 5 آلاف من اخواننا البدون في سنة 2013 شريطة ان ترشح الاسماء من قبل الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وهو الجهاز الذي يرأسه رجل اهل للثقة بعد ان زكاه سيدي صاحب السمو امير البلاد لشغل هذا المنصب الحساس وكذلك بعد ان راينا جهوده في بحث ملفات البدون كلا على حدا حتى لا يظلم اي شخص في الحصول على حقه في الجنسية.

اما عن سبب تقدمي لاقتراح تجنيس الـ5 آلاف فياتي ذلك بعد ان راينا التخبط الواضح من الحكومة في السنوات الماضية في تجنيس الالفين واقرارها هذا القانون حيث كانت تقوم بتجنيس اعداد لا تتعدى الالف شخص ومنذ عام 2001 موعد تقدمي القانون الى عام 2009 فان الحكومة لم تجنس اكثر من 4 آلاف من البدون بل ان اكثر التجنيس كان لمن يحمل جنسي اخرى او من لديه واسطة اقوى.

واكد ان اقتراح بالخمسة آلاف يعطي الثقة الكاملة لجهاز البدون يرأسه صالح الفضالة هذا الرجل الذي لا يزايد عليه احد فهو رجل وطني تهمه مصلح الكويت فوق كل اعتبار لذلك فان اشتراطي بالاقتراح ان تخرج الاسماء من لجنة الفضالة ما هو الا تاكيد على حرصنا على مصلحة الكويت وسعينا الحثيث لحل قضية البدون التي تحتاج الى 17 سنة اذا ما رضينا وارتضينا بتجنيس الفين شخص وهذه السنوات ستعطي الجنسية لعدد 34 الف من المستحقين وطبعا في حالة فقط التزام الحكومة سنويا بالتجنيس كما ان هذا المقترح يتماشى ايضا مع مادة الدستور 29 الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين. ولفت الكندري الى ضرورة تجنيس ابناء المتجنسين ممن تجاوزوا سن الـ21 بمجرد حصول رب الاسرة على الجنسية ودون الحاجة الى ضم اعدادهم من يسمح القانون بتجنيسهم.

حماد يسأل وزير النفط عن مشاريع «البترول» في فيتنام

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالاً لوزير النفط يطلب إفادته حول البنود التي تم عرضها خلال اجتماع مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بشأن مشروع فيتنام.

وطالب حماد بتزويده بنسخة من محضر الاجتماع. وقال حماد في نص السؤال: نما الى علمي انه بتاريخ 2012/11/29 عقد مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية اجتماعا برئاسة السيد وزير النفط، وكان احد البنود التي تم عرضها على مجلس الادارة هو مشروع فيتنام. لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: نسخة تفصيلية لمحضر اجتماع مجلس ادارة مؤسسة البترول المنعقد بتاريخ 2012/11/29، وما الرأي القانوني في العقد المبدئي بين شركة «N.S.R.P» ومقاول المشروع؟، ونسخة تفصيلية لجميع تقارير الادارة المالية في مؤسسة البترول الكويتية الخاصة بمشروع فيتنام، وما رأي الادارة المالية في مؤسسة البترول الكويتية على مشروع فيتنام بخصوص ما يلي: تحويل العملة المحلية الفيتنامية الى دولار؟، العامد المالي للمشروع، وهل يتطابق مع العائد المالي للمؤسسة والمحدد بـ16 في المئة؟، واذا كان هناك فارق في العائد المالي يرجى تزويدي باسباب وجود هذا الفارق؟، وما نسبة العائد المالي الحالي للمشروع المعروض على المؤسسة؟.

سواء للمحققين أو رجال المباحث

نواب يطالبون بوضع كاميرات في جميع غرف التحقيق والاعتراف

مشاري الحسيني

سعود الحريجي

قدم النواب حماد الدوسري، احمد المليفي، د.مشاري الحسيني، وسعود الحريجي اقتراحا بقيام وزارة الداخلية بوضع كاميرات صوت وصورة في جميع غرف التحقيق والاعتراف للمتهمين سواء للمحققين او رجال المباحث، وجاء في نصه ما يلي:

في ظل الظروف والأحداث الأخيرة التي مرت بها البلاد من اتهامات بالتعذيب والضرب لبعض المواطنين في بعض الإدارات التابعة لوزارة الداخلية اثناء التحقيق والتي ادى بعضها إلى وفاة أحد المواطنين.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر.

«نص الاقتراح»: تقوم وزارة الداخلية بوضع كاميرات صوت وصورة في جميع غرف التحقيق والاعتراف للمتهمين سواء للمحققين أو رجال المباحث، ولا يجوز فتح تحقيق مع المتهم إلا مع التسجيل، ويؤرخ الوقت والتاريخ ويحفظ هذا الشريط مع ملف التحقيق للمتهم حيث يوضح فيه جميع الطرق المستخدمة أثناء التحقيق ويكون أداة فصل في حال وقوع أي شكوى ضد المحقق أو المباحث.

البغلي: ما أسباب تأخر افتتاح صالة أفراح الجابرية؟

وجه النائب هشام البغلي سؤالا لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل حول سبب تاخر افتتاح صالة افراح الجابرية بالرغم من جاهزيتها من الناحية الانشائية.

وجاء في نص السؤال مايلي: بخصوص صالة الافراح التي تم انجازها منذ سنوات بمنطقة الجابرية قطعة «6» والتي لم يتم افتتاحها لغاية وقتنا الراهن، وخاصة انها الصالة الوحيدة الموجودة بالمنطقة، علماً بانه تم انشائها على نفقة احد المتبرعين، لذا يرجى تزويدي وافادتي بالآتي: سبب عدم افتتاح الصالة رغم جاهزيتها من الناحية الانشائية والمعمارية، من المسؤول عن تاخير الافتتاح، لماذا لم يتم سحب الصالة من المتبرع وادارتها من قبل وزارتكم الموقرة، وما سياسة الوزارة في منع تكرار حدوث هذه التاخيرات مستقبلا؟.

أكد أنها تعد قفزة كبيرة نحو تحقيق الطموحات الرياضية في البلاد

التميمي: قرار نقل تبعية الرياضة لوزير الشباب خطوة ناجحة

عبدالله التميمي

- نتلمس طموح الوزيرة ذكرى لإحداث نقلة نوعية في عمل وزارة الشؤون

اثنى النائب عبدالله التميمي على قرار الحكومة الاخير بنقل قطاع الشباب والرياضة من تبعية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى وزارة الشباب المستحدثة في هذه الحكومة.

واضاف التميمي ان تولي وزير الاعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود لشؤون هذا القطاع الهام انما هي قفزة كبيرة من اجل تحقيق طموحات الرياضة الكويتية، فهو رجل له باع طويل في العمل الرياضي الناجح خلال مسيرته الحافلة في رياضة الرماية ويكفيه ان اتحاد الرماية هو الاتحاد الكويتي الوحيد الذي قفز للعالمية خلال تولي الحمود واستطاع رماة الكويت من تسيد القارة الصفراء بل ووصلوا الى اعرق البطولات وحصدوا الميداليات العالمية والاولمبية، الامر الذي يدفعنا للتفاؤل الكبير في قيادة هذا الرجل للرياضة الكويتية في مختلف العابها واعادة بث الروح فيها بعد ان فقدت قدرتها على المنافسة الاقليمية فضلا عن فقدان اثبات بصماتها اسيويا او عالميا خلال السنوات الماضية.

وتابع ان الآمال الكبار في قطاعي الشباب والرياضة معقودة على قدرات هذا الرجل لتحقيق ما عجزت عنه الرياضة الكويتية طوال العقود الماضية، متمنيا ان ترى هذه الآمال طريقها للتحقق في قيادة الحمود الفعلية للقطاع الشبابي والرياضي الذي يمثل ما يوازي نصف الشعب الكويتي.

وختم التميمي تصريحه قائلاً: ان نقل قطاع الشباب والرياضة عن وزارة الشؤون لا ينسينا الثناء على الوزيرة ذكرى الرشيدي التي نتلمس قدرتها وطموحها الكبيرين على احداث نقلة نوعية بعمل وزارة الشؤون الاجتماعية في كافة قطاعاتها، بدأ من قطاع العمل ومرورا في التعاون والتنمية الاسرية والمساعدات وانتهاء بقطاع الرعاية وغيرها من الجهات التابعة للوزارة، مشددا على ان هذا النقل جاء في الوقت المناسب من الحكومة تجاه هاتين الجهتين فنقل قطاع الشباب والرياضة ازاح عن كاهل وزيرة الشؤون هموم هذا القطاع وسيعطيها فرصة لتحقيق النجاح بشكل اكبر، فيما سيتصدى للرياضة الوزير الشاب والناجح الشيخ سلمان الحمود والذي لاشك بانه سينهض بتلك المهمة بكل احترافية وسجله المشرف يثبت ذلك.

وجه مجموعة استفسارات لوزراء الداخلية والتربية والصحة

الدوسري يسأل عن التلوث في المنطقة الجنوبية ومجانية العلاج والمكاتب الثقافية

- ما الإجراءات المتخذة للقضاء على التلوث نهائياً ومحاسبة الجهات المسؤولة عنه

حماد الدوسري

وجه النائب حماد الدوسري مجموعة أسئلة إلى وزراء الداخلية الشيخ أحمد الحمود، ووزير الصحة د.محمد الهيفي، ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف، حول التلوث في المنطقة الجنوبية، ومجانية العلاج في الدولة، والمكاتب الثقافية في الخارج على التوالي: وجاء في نص الأسئلة ما يلي:

في ظل حرص الدولة على توفير بيئة صحية سليمة للمواطنين بجميع المناطق بدولة الكويت كان لزاما عليها لتحقيق هذه الغاية أن تعمل على التخلص من مخلفات المصانع باستخدام وسائل غير تقليدية للتخلص من الآثار السلبية الضارة بالصحة العامة وتطهير جميع مناطق الكويت من هذه الأوضاع البالغة الخطورة على حياة الأفراد وصحتهم.

ولما كانت هذه الحقيقة الواقعية لا تغيب عن المسئولين الذين لا ريب أنهم حريصون على مواجهة هذا الخطر الداهم وتوقيه بالعلاج الناقع للحيلولة دون تفشيه حماية للأرواح ومكافحته بالطرق والوسائل العلمية الحديثة لإعادة تهيئة البيئة الصالحة للحياة البشرية وتوفير العناية التامة بالبيئة من التلوث في جميع مناطق الكويت ومدى كفايتها وصلاحيتها أو العجز أو التصور فيها لحماية البيئة على الوجه الأمثل ونظرا للتركيز الكبير للتلوث بضاحية علي صباح السالم السكنية مما سيكون له الأثر السيء على صحة المواطنين سواء على المستوى القريب والبعيد على حد سواء.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي : بيان بما تم في شأن معالجة التلوث في المنطقة الجنوبية لدولة الكويت كليا أو جزئيا ومدى النجاح في ذلك، مع بيان مفصل بالإجراءات المعالجة للتلوث، وإيضاح وسائل مكافحة تلوث البيئة وأساليب هذه المكافحة في المنطقة المذكورة ومدى التوفيق فيها ونجاحها، وبوجه خاص وما الذي تم في موضوع الفلاتر والأجهزة المتطورة المستحدثة للحفاظ على بيئة نظيفة من التلوث؟، وبيان الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن للقضاء على التلوث بصفة نهائية، والإجراءات التي اتخذت لمحاسبة هذه الجهات الملوثة للبيئة، مع تزويدي ببيان مفصل لهذه الإجراءات، ورد الجهات الملوثة للبيئة.

وجاء في سؤال النائب لوزير الصحة ما يلي: يرجى تزويدي وإفادتي بما يلي: نسخة من القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بمجانية العلاج في البلاد منذ الاستقلال إلى الآن؟، وما الإجراءات التي تتبعها وزارة الصحة في توفير العلاج المجاني لغير المقتدرين ممن يعيشون على ارض الكويت عموما ومن فئة البدون بشكل خاص، وهل توجد قرارات وزارية تحظر على فئة البدون الحصول على علاج مجاني، إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخ منها، ونسخة من القوانين والقرارات الوزارية التي تم بموجبها تطبيق قانون التأمين الصحي على فئة البدون، وما الخدمات الصحية المجانية التي يحصل عليها البدون مقابل اشتراكهم في التأمين الصحي، وكم يبلغ عدد المشتركين من فئة البدون في قانون التأمين الصحي وقيمة جميع الرسوم الصحية التي تم تحصيلها من فئة البدون مقابل حصولهم على الخدمات العلاجية وما الأوجه التي تم فيها صرف هذه المبالغ، وبيان مفصل يبين قيمة الرسوم الصحية لكل الخدمات العلاجية مثل زيارة المستوصف والمستشفى والأشعة والتحاليل الطبية والعمليات الجراحية والأدوية وما شابه ذلك من أمور طبية وعلاجية أخرى والتي يجب على فئة البدون أن يدفعوا قيمتها لكي يتسنى لهم الحصول على هذه الخدمات، ونسخة من القرارات الوزارية التي تحظر على البدون الحصول على شهادة ميلاد لمواليدهم كما يرجى تزويدي بعدد البدون الذين رفضت الوزارة تزويدهم بشهادات ميلاد لمواليدهم.

وجاء في سؤال الدوسري لوزير التربية ووزير التعليم العالي ما يلي: يرجى إفادتي عن الآتي: عدد المكاتب الثقافية في الخارج والدول التي تقع بها هذه المكاتب، مع بيان الدور الذي تقوم به ومؤهلات العاملين فيها ورواتبهم؟، ودور رئيس المكتب الثقافي؟ وما المؤهلات المناسبة لهذا المنصب؟، وكيف يتم ترشيح رئيس المكتب الثقافي والملحق الثقافي وما آلية التوظيف لهذين المنصبين؟ وهل توجد لجنة متخصصة لمقابلة المرشحين واختيار الأكفأ وما أسماء أعضائها وكيف يتم تشكيلها؟، وأسماء رؤساء المكاتب الثقافية والملحقين الثقافيين؟ مع تزويدنا بسيرهم الذاتية.